جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (1654)

السياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال

نحو سياسات صديقة للفقراء

مع تركيز خاص على مصر

الباحث الرئيسى

د.مجدة إمام حسانين

أكتوبر 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتبب ريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

السياسات الاجتماعية فى مراحل الإنتقال نحو سياسات صديقة للفقراء
مع تركيز خاص على مصر

إعداد

د. مجدة إمام

2015

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص باللغة العربية	
ملخص باللغة بالانجليزية	
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول : المفاهيم والقضايا	1-17
الفصل الثانى : الدراسات السابقة	18-43
الفصل الثالث : واقع السياسات الاجتماعية والفقر فى المرحلة الانتقالية	44-71
الفصل الرابع : تجارب بعض الدول التى مرت بمراحل الانتقال	72-91
الخاتمة :خاتمة فى ضوء رؤية إستشرافية لسياسات صديقة للفقراء	92-98
التوصيات	99
المراجع	100-104

مـلـخص

يهدف البحث إلى رصد وتحليل السياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال الاجتماعى والسياسى الاقتصادى ، ومتطلبات تلك المرحلة مع التركيز على السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء واهميتها وخصائصها من خلال النمو الاحتوائى ، الذى من أهم اهدافه احتواء الفقراء ، وليس الفقراء فقط ، بل اى فئات اجتماعية اخرى مستبعدة ، كما يتضمن توزيع عادل للموارد بحيث تعود ثماره على كل شرائح المجتمع . كما يهدف البحث إلى رصد وتحليل بعض التجارب الدولية مثل التجربة البرازيلية.

من اجل التعرف على آليات نجاح هذه التجارب وإستخلاص الدروس المستفادة التى يمكن أن يتم تطبيقها فى مصر.للمساهمة فى صياغة سياسة اجتماعية جديدة فى مختلف الجهات والقطاعات المعنية بتشكيل مستقبل افضل يستحقه هذا المجتمع.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفى والتحليلى من أجل توصيف وتحليل السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء والسياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال.

تساؤلات البحث :

1 - ما طبيعة السياسات الاجتماعية التى تناسب مراحل الانتقال السياسى والاجتماعى.

2 - ما السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء؟

3- هل يمكن تطبيق سياسات النمو الاحتوائى فى مصر؟

4 - ما التجارب الدولية وما شروط تحقيق السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء؟

أهم التوصيات

- حل المشكلات المتعلقة بالخدمات المخصصة للفقراء وعدم وصولها إليهم أو عدم قدرة الفقراء على الإستفادة من الخدمات المقدمة لهم

- وضع سياسات جديدة للمتابعة والرقابة والمساءلة والمحاسبة من أجل الحد من الفساد الذى يستولى على ما يخصص للفقراء.

- تحديد الأولويات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية .

- حل المشكلات المتعلقة بالخلل فى توجيه الموارد للفئات المستحقة للخدمات حتى لا يؤدى ذلك إلى حرمان بعض الفئات المستحقة.

- تفعيل دور المحليات ومنظمات المجتمع المدنى فى تحديد إحتياجات المجتمع المحلى وترتيب الأولويات.

- تطبيق سياسات النمو الاحتوائى بمختلف جوانبها وليس فى تبنى جانب واحد منها حتى نستطيع الحد من الفقر وتجفيف متابعة بالسياسات الفعالة لذلك.

- الإستفادة من خبرات الدول التى نجحت فى تجاوز المرحلة الانتقالية وتحقيق التقدم وإستطاعت الإنتقال من دول فى مرحلة إنتقالية إلى دول فى مراحل متقدمة ودول متقدمة.

Abstract

Social policies in Transition Periods: –
Toward Pro-poor policies, with Special emphasis on Egypt

- This research aims to monitor and analyze social policies in Periods of social, economic and political transition and the requirements of this period with a focus on Pro-poor policies and their importance and characteristics through Inclusive growth to contain poverty.
- The research also aims to monitor and analyze some international experiences especially the Brazilian experience, in order to identify the lessons learned that could be applied in formulating social policy. Various stakeholders and sectors involved in the formation of this policy deserve future mechanism.

Research Methodology :

- Descriptive and analytical approach in order to describe and analyze the Social policies friendly to the poor.

- **Research questions**:
- 1 - What social policies that fit the Periods of Economic Political transition and social development.

- 2 - What are the social Pro- poor policies?

- 3 - Is it possible to apply Inclusive growth friendly to the poor in Egypt and to which extent?

- 4 - What are the international conditions for achieving Pro--poor social policies?

Recommendations: –

- - Solving problems related to services for the benefit of the poor who suffer from the inability to benefit from the services provided to them
- - Developing new policies for follow-up, control and accountability in order to reduce corruption.
- - Solving problems related to bugs in the channeling of resources categories due to the services so as not to deprive poor groups.
- - Activating the role of local and civil society organizations in identifying community needs and priorities.
- - The application of inclusive growth policies so that we can reduce poverty and drawing effective policies for that.
- - To take advantage of the experiences of countries that have successfully overcome the transitional period and were able to move forward through better future.

السياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال : نحو سياسات صديقة للفقراء ، مع تركيز خاص على مصر

المقدمـــــة

يمر لمجتمع المصرى ومازال يمر بعديد من التغيرات الثورية السريعة والمتلاحقة من اهمها ثورة 25 يناير 2011 ،وماتلاها من تغيرات فى مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى كيانه .

وتعد هذه المرحلة الانتقالية المهمة فى تاريخه ، مرحلة حرجة ومعقدة تحتاج منا الى المساهمة فى تشكيل المستقبل التقدمى لبلدنا ، من خلال رصد وتحليل ووضع الآليات والمعاييرالتى تساهم فى تخطى هذه المرحلة الى مستقبل افضل ونوعية حياة جديدة.

ولهذا يهدف البحث إلى رصد وتحليل السياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال الاجتماعى والسياسى الاقتصادى ، ومتطلبات تلك المرحلة مع التركيز على السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء واهميتها وخصائصها من خلال النمو الاحتوائى الذى احد اهدافه احتواء الفقراء ، وليس الفقراء فقط ، بل اى فئات اجتماعيى اخرى مستبعدة ، كمايتضمن توزيع عادل للموارد تعود ثماره على كل قطاعات المجتمع

كما يهدف البحث إلى رصد وتحليل بعض التجارب الدولية مثل التجربة البرازيلية.

من اجل التعرف على آليات نجاح هذه السياسات وإستخلاص الدروس المستفادة التى يمكن أن يتم تطبيقها فى مصر.للمساهمة فى صياغة سياسة اجتماعية جديدةفى مختلف الجهات والقطاعات المعنية بتشكيل مستقبل افضل يستحقه هذا المجتمع.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على مركب من المنهج الوصفى والمنهج التحليلى من أجل توصيف وتحليل السياسات الاجتماعية والتركيز على السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء . والسياسات الاجتماعية فى مراحل الإنتقال بصفة عامة خصوصاً فى مصر.

تساؤلات البحث :

1 - ما السياسات الاجتماعية التى تناسب مراحل الانتقال السياسى والاجتماعى.

2 - ما السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء؟

3 - هل من الممكن تطبيق النمو الاحتوائى المتحيز للفقراء فى مصر؟

4 - ما التجارب الدولية وما شروط تحقيق السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء؟

5 - رؤية إستشراقية.

ويتكون البحث من مقدمة وأربع فصول وموضوعاتها هى:

الفصل الأول :المفاهيم والقضايا

الفصل الثانى : الدراسات السابقة

الفصل الثالث: واقع السياسات الاجتماعية والفقر فى المرحلة الانتقالية

الفصل الرابع : تجارب بعض الدول التى مرت بمراحل الانتقال

ثم تم ختام البحث بخاتمة فى ضوء رؤية إستشرافية لمستقبل السياسات الاجتماعية التى تحتوى الفقراء بمعنى سياسات إجتماعية لا تتيح فقراء وإذا وجدوا الفقراء تستطيع إحتوائهم وإدماجهم فى مستوى معيشة لايختلف عن مستوى معيشة شرائح المجتمع. مع وضع الآليات والعوامل التى تسهم فى ذلك وأهمها معايير العدالة الاجتماعية.

الـفـصل الأول : المـفـاهيـم

تمـهيـد :

من الحقائق الثابتة عبر التاريخ ان تقدم المجتمعات لاياتى صدفةً ، بل تبذل الجهود المضنية والمحددة والمقصودة من اجل ذلك ، من خلال سياسات اجتماعيـة هادفـة الـى ماتهدف اليه ، بمعنى اذا كانت تهدف السياسة الى تلبية الاحتياجات الاساسية فهى تلبى ذلك او تهدف الى تحقيق الرفاهية والقضاء على الفقر فسوف تُلبى ذلك وهكذا ...الخ.

فالسياسات الاجتماعية أحد أهم السياسات التى تؤدى الى تقدم الدول ونهضـتها إذا ماتم وضعها فى المكانة التي تحقق تقدما فى معظم المجالات .وهدف اى سياسة اجتماعيـة هو الانتقال من الوضع الحالى الى وضع افضل فى المستقبل ، وفقا للتوجه الايديولوجى لكل دولة . ولما كان الفقراحد اهم المشكلات الاجتماعية التى تسهم السياسات الاجتماعيـة فـى الحد منه والقضاء عليه ، فهما يمثلان مشكلة هذا البحث .

وبما أن السياسات الاجتماعية قد تكون هى المسئولة فى بعض الدول عـن انتـاج الفقر ، وايضا هى المسئولة عن الحد منه ،فسوف نتناول السياسات الاجتماعيـة الصـديقة للفقراء ، بمعنى السياسات التى لاتنتج فقرا واذا انتج الفقر فهى تحاول الحد منه.

وظاهرة الفقر ليست محلية،بل هى محور اهتمام العالم ، حيث كان القضاء علـى الفقـرمن اول اهداف الالفية ،حيث كان هذا الهدف من الأهداف التنموية العالمية للألفية الجديدة، وهى التى تم الاتفاق عليها فى المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التـي عقـدت خـلال حقبـة التسعينات 0 حيث قام زعماء العالم فى نهاية العقد بوضع الأهداف الرئيسـية فـى إعـلان الألفية (سبتمبر عام 2000) .

وقد تمثلت أهم هذه الأهداف فى الآتى :

- القضاء على حدة الفقر والجوع
- تحقيق التعليم الأساسى الشامل
- تحقيق المساواة فى النوع وتمكين المرأة
- خفض معدل الوفيات فى الأطفال [1]0

على الدول النامية ان تنفذ هذه الأهداف فى المدة المحددة وفقا لظروف كل دولة،ومدى التقدم الذى تنجزه فى تحقيق هذه الأهداف .

([1]) Un Millennium project 2005 investing in Development : A practical plan to achieve the millennium Development goals' New York.

وكما نرى ان اول اهداف الالفية كان هو:القضاء على حدة الفقر والجـوع.وبرغم ذلـك زادت معدلات الفقر ولم تنخفض حيث بلغت نسبة الفقر26.3% عام 2013 وفقا لبانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وما سبق خاص بأهداف الألفية من عام 2000-2015 أما أهداف الألفية لما بعد 2015 كانت أكثر تركيزاً ليس فقط فى القضاء على الفقر وإنما هدفت إلى ضـمان تمتـع الجميـع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية والإستدامة وأهمها ما يلى :

1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان.
2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذيـة المحسـنة وتعزيـز الزراعـة المستدامة.
3 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية فى جميع الأعمار.
4 - مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.
5 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص الـتعلم مـدى الحيـاة للجميع.
6 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خـدمات الطاقـة الحديثـة الموثوقـة والمستدامة.
7 - تمكين المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين.
8 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

أولا: تعريف المفاهيم :مفهوم السياسات الاجتماعية

إن السياسات الاجتماعية جزء أساسى من السياسة العامة لأى دولـة ولـذلك هـي ترتبط بالايدولوجيا الحاكمة ، ومن ثم تنبع منها الأهداف والاستراتيجيات المحددة لها .

وسوف نتناول تلك السياسات من خلال التعرف على الآتى :

- المفهوم
- المكونات
- المعايير الحاكمة

4 – السياق المجتمعى (السياسى و الاقتصادى و الاجتماعى)

1- مفهوم السياسة الاجتماعية:

إن المقصود بتحديد السياسة الاجتماعية أمرا مازال محل جـدل . فكـلا الكلمتـان المكونتان لهذا المصطلح تمثل إشكالية ، فكلمة "سياسة" تشير بصفة عامة الـى مجموعـة محددة – بقدر من الوضوح – من الأفكار الخاصة بما يجب عمله فـى نطـاق أو ميـدان معين ، وهذه الأفكار غالبا ماتكون مدونة كتابة ، ويتم تبنيها رسميا بواسطة الجهاز المعنى

بصنع القرار فى هذا النطاق أو الميدان ، وهى تختلف عن الخطة حيث أن الأخيرة تحدد بالتفصيل طريقة إنجاز الأهداف ، فى حين تصاغ السياسة على مستوى أكثر عمومية ، مشيرة فقط الى الأهداف والاتجاه الذى يراد توجيه التغير نحوه وعلى أى حال فإن مفهوم السياسة ، كما يستخدم فى السياق الأكاديمى ، لايكون قاصرا على السياسات المعلن تبنيها رسميا ، حيث أن غياب الفعل وإستمرار الحفاظ على الوضع القائم (حتى وان لم يتفق عليه رسميا) يعد فى ذاته سياسة .

أما المصطلح " اجتماعى" فيمثل إشكالية أكبر ، وأكثر التفسيرات شيوعا أن السياسات الاجتماعية هى سياسات حكومية (قومية ومحلية) موجهة نحو إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان (الحاجات الاجتماعية والتى عادة ما تفسر على أنها حاجات الرعاية أو الرفاهية) متضمنة قائمة من السياسات تشمل مجالات الضمان الاجتماعى ، والصحة ، والإسكان ، والتعليم و(أحيانا) القانون والنظام . وإن كان هناك من يعترض بالقول أن هذه النظرة للسياسة الاجتماعية نظرة ضيقة ، حيث أنها توجه الاهتمام نحو السياسات التى تولدت تحديدا داخل القائمة العادية لميدان الرعاية . وهى بذلك تتجاهل ميادين أساسية فى السياسة يكون لها تأثير عميق أيضا على الرعاية أو الرفاهية ، خاصة الميادين التى تنسب الى السياسة الاقتصادية ، مثال السياسات النقدية أو المالية وسياسات مواجهة التضخم ، والنمو الاقتصادى ومع أن هذه السياسات تسمى بحق "سياسات اقتصادية" ، إلا أنها أيضا " سياسات اجتماعية" أو هى – على الأقل – ذات تأثيرات وتطبيقات رئيسية فى ميدان الرعاية ، وبالتالى لايمكن إستبعادها من دائرة السياسة الاجتماعية . وعلى نفس القدر أيضا فإن التركيز الكلى على قصر السياسة على الحكومة يعد مضللا ، فلابد أيضا من أن تتضمن السياسة الاجتماعية سياسات المنظمات الدينية للإحسان الخيرى [1] . وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدنى وهذا الوضع تتزايد ضرورته بصفة خاصة نتيجة خصخصة إجراءات الرعاية .

وللسياسات الاجتماعية تعريفات عديدة من اهمها الآتى:

انها مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة فى المجتمع لتحقيق اهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القارات مجالات ارعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة واسلوب العمل واهدافه، فى حدود ايديولوجية المجتمع.ويتم تنفيذ هذه السياسات برسم الخطط التى تحتوى عدد من البرامج والمشروعات الخدمية والانتاجية المترابطة والمتكاملة

([1]) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، الطبعة الأولى ، المجلد الثانى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 2000 ، ص 836 ، 387 .

التى تستهدف نقل المجتمع من واقع اقتصادى واجتماعى وسياسى معين الى واقع اخر افضل منه وتحقيق زيادة محسوبة فى معدل رفاهية المجتمع.[1]

2- مراحل الانتقال:

الانتقال يقصد به تحول من وضع معين الى وضع آخر او من فترة زمنية الى فترة زمنية اخرى ، او من مستوى معين الى مستوى آخر.

والانتقال هو تحول يرتبط اكثر بطبيعة كم ونوع العائد أو الناتج من تتابع الاحداث بصورة معينة، والانتقال يتصف بالدينامية والحركة."[2]

فالانتقال في اللغة يعبر عن تغير نوعي في الشئ او انتقاله من حالة على اخرى، كما ان كلمة التحول مقابلها باللغة الانجليزية Transition وهي تعني المرور او الانتقال من حالة معينة او من مرحلة معينة الى حالة اومرحلة اخرى.

ومن أهم المفاهيم التى ارتبطت بمراحل الانتقال مفهوم التحول الديمقراطى ويقصد به :

ومفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي فرضت نفسها على الساحة العربية إبان التغيرات التي تشهدها بعض انظمة السياسة العربية منذ اوائل عام 2011. فالديمقراطية اصبحت تحتل القيمة الاولى في المعايير السياسية، وأصبحت مطلبا اجتماعيا واقتصاديا تعلق عليها الشعوب العربية امالا وطموحات كبيرة، لذلك انشغل المفكرون والسياسيون برصد عملية التحول الديمقراطي ومراحله ومايمكن ان يحدثه من تطور خلال المرحلة القادمة في المنطقة العربية عامة ومصر بصفة خاصة نظرا لما تتمتع به من مكانة هامة داخل المنطقة.

اما التحول الي الديمقراطية Democratization فقد تعددت تعريفاته حيث عرفه (شميتر) بانه : عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل او امتداد هذه القواعد لتشمل افراد او موضوعات لم تشملهم من قبل، اي انها عمليات واجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الي نظام ديمقراطي مستقر، ويعرفه (روستو) بانه : عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف اضعاف الاطراف الاخرى وتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.

كما يعرف التحول الديمقراطي على انه : مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية اعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما

([1]) عبد العزيز مختار والفاروق بسيونى" التخطيط الاجتماعى" ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، القاهرة.1982 ص361

([2]) عبد العزيز مختار والفاروق بسيونى مرجع سابق ص7

يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو : عملية الانتقال من انظمة تسلطية الي انظمة ديمقراطية تم فيها حل ازمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية ، اي انتهاج الديمقراطية كاسلوب لممارسة الانشطة السياسية ، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسى.

ويعرفه (تشالز اندريان) بانه : التحول من نظام الي آخر، اي تغير النظام القائم واسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه فالتحول الديمقراطي يعني تغييرات عميقة في الابعاد الاساسية الثلاثة في النظام

- البعد الثقافي
- البعد الهيكلي
- بعد السياسات

وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين الابعاد الثلاثة ، مما يؤدي الي عجز النظام القائم على التعامل في طل الاطار والاسلوب القديم.

وقد اشار البعض الي ان عملية التحول الديمقراطي في اي نظام تمر بثلاث مراحل تتمثل في:

1- ضعف النظام الحاكم او تفككه داخليا نتيجة عدة عوامل منها الغرور الذي يصيب النظام نتيجة بقاءه في السلطة مدة كبيرة من الزمن دون وجود منافس قوى، وايضا الاختلافات نتيجة وجود اجيال جديدة في الفكر عن الاجيال السابقة.
2- المرحلة الانتقالية والتي تبدأ بعد انهيار النظام الحاكم والسعى نحو بناء نظام جديد، والمرحلة الانتقالية تكون أكثر أمانا عندما تتم بوسائل ديمقراطية.
3- المرحلة الاخيرة وهي الاستقرار الديمقراطي وتتم عندما تصبح البنية الديمقراطية مستقرة ومتماسكة ومنسجمة مع الوعي العام للمجتمع وقد ميزت العديد من الادبيات بين مفهوم التحول الديمقراطي وبين مفاهيم اخرى مرتبطة به، فقد ميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي. فالانتقال الديمقراطي هو احد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لامكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث ان النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

كما ميز البعض بين التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي، فالتحول الليبرالي يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للافراد عن طريق تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها، وتمنع التدخل المفرط في العمليات الانتخابية لصالح الحزب المهيمن. اما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذا التقدم الي انجاز اصلاحات سياسية ضمن صنع القرار في سياق مؤسسي ديمقراطي.

نستخلص مما سبق ان المقصود بمراحل الانتقال هو الانتقال من نظام استبدادى غير ديمقراطى الى نظام ديمقراطي تسودة الحرية والمواطنة والرفاه الاجتماعى الذى يحقق انسانية الانسان ، هذا يكون المأمول من الانتقال دائما ، ولكن فى بعض الاحيان يحدث الانتقال من النظام الاستبدادى الى نظام اخر يمارس الاستبداد ولكن بصور مختلفة. , ويؤكد ذلك الادبيات التى تميز بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه. ولا يمكن اعتبار ان الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما الا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الاساسيين حقيقة ان العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

خصائص مرحلة التحول :

والتحول الديمقراطي هو عملية سياسية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام سياسي الي آخر أكثر قدرة على تحقيق مبادئ الديمقراطية. وتجدر الاشارة الي ان هناك سمتان اساسيتان لعملية التحول الديمقراطي:

1- ان لكل تحول ديمقراطي اطاره الجغرافي السياسي المحدد الذي لا يمكن بدونه فهم هذا التحول فهما صحيحا.

2- ان التغيير الذي ياتي به هذا التحول ياخذ في البداية الطابع السياسي المؤسسي لكن سرعان ما يتجاوز هذا الاطار الرسمي لياخذ طابع تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتخبرنا ادبيات التحول الديمقراطي ان عملية الانتقال الي الديمقراطية في كافة بلدان العالم تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، من ناحية، وبتعدد مسارتها والاختلاف في نتائجها من ناحية اخرى. ويعتمد ذلك الي حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي و الاقتصادي في البلد المعني، وعلى الظروف الاقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها التحول. وتكشف ادبيات العلوم الاجتماعية، عن عدد من السمات البارزة والدروس المستفادة من هذه العملية والتي يمكن ان تعين على فهم عملية التحول. ولعل

أول هذه السمات هي ان عمليات التحول تتصف بانها عمليات طويلة الامد. فعلى ســـبيل المثال

استغرق اجراء اول انتخابات نيابية حرة في دول شرق وجنوب اوروبا فترة تتراوح ما بين 4 – 7 أشهر في حدها الادنى في اليونان ورومانيا وبلغاريا والمانيا الشرقية، ووصلت الي 18 شهر في البرتغال واسبانيا وبولندا والمجر. واستغرقت عملية التحول التدريجي في المكسيك حوالي سبعين عاما. كما تتسم عملية التحول الديمقراطي بانها نتاج لفعل كل من القوات المختلفة فى المجنمع والجماهير اي انه لا يحدث تحول دون ممارسة ضغوط من قبل القوى الاجتماعية الاخرى كاتحادات العمال والنقابات وغيرها من الفئات الفاعلة في المجتمع.

مراحل الانتقال التى مرت بها مصر:

والمراحل الانتقالية فى مصر بدأت من ثورة 25 يناير 2011

تم تقسيم المرحلة الانتقالية فى مصر إلى ثلاث مراحل :

مرحلة إنتقالية أولى : وهى التى بدأت بسقوط رأس النظام السابق فى 11 فبراير 2011 وتنتهى بإنتخاب البرلمان الجديد وبدء ممارسته سلطته.

مرحلة إنتقالية ثانية : بدأت بالإنتخابات الرئاسية وتولى أول رئيس مدنى سلطاته فى 3 يونيو 2012 ، ثم خروج المجلس العسكرى من المشهد السياسى ، ووضع الدستور الجديد ، وتنتهى بإنتخاب مجلس نواب جديد " ([1]).

والمرحلة الثالثة : بدأ بعد ذلك اصدار بيان 3 يوليو 2013 .

ومن إنجازات المرحلة الانتقالية الاولى وإخفاقتها :

يشير تطور الأوضاع بعد مرور نحو عامين ونصف على قيام ثورة 25 يناير إلى أن مصر قد سارت فى طريق وعرة وهى تسعى إلى الإنتقال من نظام مبارك الى نظام جديد يلبى اهداف هذه الثورة. عيش – حرية – عدالة إجتماعية – كرامة إنسانية ، فعلى هذا الطريق إختلطت الانجازات بخير قليل من الاخفاقات.

من أبرز الإنجازات سقوط نظام مبارك وعدد من كبار أعوانه تلاشى الخوف من نفوس المصريين وإنتزاعهم عدداً من الحريات المهمة وممارستهم ألوانا شئ من الإحتجاجات والضغط على حكام المرحلة الانتقالية مما أسفر عن إستجابات جزئية لبعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية مثل تثبيت بعض فئات العمالة المؤقته زيادة أجور ومزايا بعض فئات العمال والموظفين ، رفع المعاشات مشاركة المصريين فى أول إنتخابات برلمانية تتسم بدرجة عالية نسبياً من الحرية والنزاهه .

---

1) ابراهيم العيسوى " العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية:مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركزللابحاث ودراسة السياسات، 2014.

أما الإخفاقات منها إستطالة أمد المرحلة الانتقالية وإتسامها بقدر من متزايد من التـــوتر والإحتقان.

العجز عن تطهير أجهزة الدولة من أعوان النظام السابق وأذنابـــه ، خصوصـــاً الأمـــن والإعلام والقضاء العزوف عن تبنى مفهوم العدالة الانتقالية وتفعيله. ومنهـــا العجـــز عـــن إحداث تغيرات أساسية فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى إحتدام المشـــكلات الاقتصادية والاجتماعية التى كانت متأزمة أصلاً فى عهد مبارك "(1)

أن السياسات الصديقة للفقراء أصبحت من المفاهيم الشائعة فـــى أدبيـــات التنميـــة وإستراتيجيات مكافحة الفقر.

3- سياسات صديقة للفقراء:

نقصد بالسياسات الصديقة للفقراء ،السياسات التى تهدف الـــى الحـــد مـــن الفقـــر وتجفيف منابعه من بداية صنع السياسات ، حبث ثبت ان ان السياسات التى تركز على النمو الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة لاتحد من الفقر ، مالم يراع العديد من استراتيجيات الحد من الفقر ومراعاة عدالة توزيع ثمار التنمية على كل شرائح المجتمع.

وتتمثل أهمها فى النمو المنحاز للفقراء pro-poor growth ، والنمو عمومى النفع inclusive growth و حيث يهتم المفهوم الاول بتحسين حال الفقراء وإستفادتهم فـــى الحصـــول علـــى نصيب كبير من منافع النمو بينما ينصرف المفهوم الثانى إلى حصول الغالبية العظمى مـــن قوة العمل على منافع النمو – الفقراء والطبقة المتوسطة على حد ســـواء – كـــل حســـب مهاراته الانتاجية. وهو ما لا يعنى بالضرورة حصول الفقراء على النصيب الأكبر من ثمار النموه. وفى هذا الصدد تذهب بعض الآراء إلى أن النمو المستدام هو الشـــرط الضـــرورى لتحقيق النمو النفعى للجميع – بما تتضمنه الإستدامة من أبعاد متنوعة توفر للجميع فرصاً عادلة فى إقتسام منافع النمو بغض النظر عن الأصل ، المهارة أو مستوى الدخل. وتذهب آراء أخرى – وإن كانت هى الأدق – إلى أن كل من النمو عمومى النفع (inclusive) والنمو المنحاز للفقراء (pro-poor growth) يعدان ضمن أبعاد النمو المستدام. لما يتضمنه الأخيـــر من أبعاد أخرى غير اقتصادية (شاملة المساواة وتكافؤ الفرص وامتداد منافع النمو للجميع والتمكين والاستمرارية).

وتؤكد الشواهد أن فشل كثير من الدول – ومنها مصر – فى تحقيق نمـــو مســـتدام ونـــافع للجميع يرجع ليس فقط لانخفاض معدل النمو ، بل لعدم قدرته على المواصلة مـــن جهـــة ، ولأن فوائد هذا النمو إلى حد كبير تتخطى الطبقة الفقيرة من جهة أخرى.[2]

---

[1]) ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق

1- نيفين محمد طريح " تفسير مصاعد النمو الاقتصادى فى مصر ودو الإنتاجية الكلية فى تحقيق النمو المستدام : منهج تنظيرى تطبيقى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى.

أهداف السياسة الاجتماعية :

ان السياسة الاجتماعية لها أهداف تسعى لتحقيقها،يرى البعض ان عليها ان تحقق الآتى :

ضرورة البدء في سياسة موازنة للإصلاح الاجتماعي تؤكد وظيفة الدولة ودورها في مجال السياسة الاجتماعية من خلال الآتي:

- أن الدولة في مصر عليها أن تؤكد ذاتها بوصفها مستقلة استقلالا ذاتياً عن المصالح الطبقية المسيطرة ، وعليها أن تؤكد دورها التاريخي بوصفها حكماً بين الطبقات، ومشرفاً على صيانة عقد إجتماعي يحدد الحقوق والواجبات لكافة الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية0
- إن الطريق إلى العدل الاجتماعي في مصر لابد أن يبدأ من فلسفة جديدة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تستهدف الهجوم المباشر على فقر الجماهير، وضمان عدالة توزيع ثمار التنمية والوصول إلى الفئات والقطاعات الاجتماعية الأكثر عوزاً، ولهذا من الضروري أن تتغير فلسفة العمل الإجتماعى شكلاً ومضموناً من المعالجات الجزئية والفردية والتطوعية إلى سياسة شاملة للرعاية الاجتماعية تتبناها الدولة وتنظمها وتخطط لها0 وتشرف على تنفيذها وتتيح في الوقت ذاته الفرصة للقطاعات الأهلية والخاصة للمشاركة ، وتشجيع المنافسة والمبادأة في تلك الاتجاهات0
- التأكيد على حق الدولة في التدخل في تنظيم الحياة الاقتصادية ، إنتاجاً وتوزيعاً وتداولاً، انطلاقا من وظيفتها الأساسية في تحقيق التوازن الإجتماعى بين الفئات والمستويات الاجتماعية المختلفة0
- تبنى سياسة إجتماعية للأجور توازن بينها وبين الأسعار بإستمرار وفقاً لخطة اجتماعية إقتصادية0
- العمل على خلق توازن مستمر بين الريف والحضر وبين المستويات الحضرية المختلفة من خلال إتاحة فرص الحياة الملائمة بشكل متكافئ بينها سوءا في مجالات الإنتاج أو الخدمات0
- توجيه وظائف الاقتصاد القومي لخدمة الحاجات الأساسية للجماهير العريضة من إسكان وتعليم وصحة وخدمات اجتماعية مختلفة، كبديل عن الهدر في الاستهلاك الترفي والمظهري والتفاخرى0
- التأكيد على دور الجماهير في التنمية من خلال تعميق المشاركة السياسية والتعبير السياسي والممارسة السياسية، وترسيخ قيم الديمقراطية والحوار بما

يمكن المجتمع ككل من الاستمرار في سياسة المكاشفة والشفافية، ومحاربة الفساد في كل صوره ومعاقله0 " [1]

خصائص صنع السياسة :

بعد عرض مفهوم السياسة سوف نتناول خصائص صنع السياسة :

أ- "برنامج متصل يتضمن التخطيط واتخاذ القرار وإعداد البرامج ، ويشترك فى ذلك عناصر متعددة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسى.

ب- تتفاوت فيها درجة اشتراك المؤسسات السياسية من نظام سياسي الى آخر ومن فترة زمنية الى أخرى داخل نفس النظام .

ج- عادة ما تنسب الى مؤسسة معينة أو مسئول معين ،وغالبا ما يصعب تحديد الجهة المؤثرة بشكل قاطع بحيث يصعب تحديد هوية صانع السياسة .

ح- اى سياسة عامة لابد ان تخص مجالا ما فإذا كانت خاصة بالتعليم يقال السياسة التعليمية وإذا كانت خاصة بالصحة يقال سياسة صحية .. وهكذا .

خ- عملية صنع السياسة تتم داخل نطاق زمنى محدد.

د- عملية صنع السياسة ذات طابع دينامى ، فهى نتاح لمحصلة تفاعل بين أفراد ومؤسسات وحكومات وجماعات مصالح وعوامل خارجية ، اى بين عوامل داخلية وخارجية بكل ما يتضمنه ذلك من أساليب تتبعها الأطراف المشاركة فى هذه العملية.

المعايير التى يجب مراعاتها فى صنع السياسات :

ونود أن نوضح بأن هناك قواعد أساسية يجب مراعاتها فى صنع السياسة ومنها الآتى :

- توجيه ناتج جهود وفعاليات الجماعات كلها للصالح العام .

- ضرورة استجابة كل قطاعات الحكومة على كافة المستويات المركزية والمحلية مع الأخذ فى الاعتبار أهمية التفاعل بينهما .

- تحديد مراحل العملية السياسية بدقة .

- تحديد تأثير وتأثر الجماعات الخاصة التى تقدم خدمات خاصة فى المجالات المختلفة."[2]

---

1) محمود عودة ، " التنمية الاجتماعية بين العمل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية " ، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية ، وزارة الشئون الاجتماعية **17-19** سبتمبر، القاهرة **2000**.

[2]) أمال كامل أندراوس "السياسات التعليمية فى مصر" سلسلة الدراسات التربوية ، فرحة للنشر والتوزيع ،القاهرة **2004** . ص**59-60** .

مكونات السياسات الاجتماعية:

السياسات الاجتماعية تتكون من عدة سياسات او ينثبق منها سياسات أخرى عديدة سوف نتناول منها الآتى:

- السياسة التعليمية - السياسة الصحية .

- سياسة التشغيل والبطالة . - سياسات الرعاية الاجتماعية .

ثانيا : السياسة التعليمية:

تعد السياسة التعليمية احد أهم مكونات السياسة الاجتماعية ، لان نهضة اى مجتمع تبدأ من سياساته التعليمية، التى تتحدد اليوم بجودتها التى تحقق للأفراد أقصى إشباع لحاجاتهم وقدراتهم كأفراد بحيث يستطيعوا فيما بعد ان يكون لهم دور فعال فى المجتمع ، فالسياسة التعليمية تعمل على أعداد أفراد يصممون البرامج المتعددة ويستخدمون الموارد المختلفة ، ويسلكون كافة السبل لتحقيق المزيد من التقدم لمجتمعهم .

تمثل الرؤية المستقبلية للتعليم فى مصر فى إلزام وزارة التربية والتعليم بأن يكون التعليم قبل الجامعى تعليماً عالى الجودة للجميع كأحد الحقوق الأساسية للإنسان فى إطار نظام لا مركزى قائم على المشاركة المجتمعية ليكون التعليم فى مصر رائداً فى المنطقة ، كما تفى وزارة التعليم العالى بتطوير العملية التعليمية وزيادة عدد الجامعات وزيادة أعداد المقبولين بمشاركة ودعم كل شركاء التنمية من قطاع خاص ومجتمع مدنى إلى جانب القطاع الحكومى0

وفى هذا السياق يتم التركيز على اللامركزية كأحد الآليات المطروحة لجودة العملية التعليمة إستفادة من تجارب الدول المتقدمة التى تحقق مركزية فى صياغة السياسات التعليمية ولا مركزية فى تنفيذها ، حيث يكون للمحليات دوراً فاعلاً ملائماً يتفق مع الواقع الفعلى0

معايير صنع السياسة التعليمية:

عادة مايتم وضع السياسة التعليمية او غيرها فى ضوء عدد من المعايير تحرص الدول الديمقراطية على وضعها موضع التنفيذ أثناء عملية صنع السياسة ، واهم هذه المعايير تتحدد فى الآتي :

التمييز بين المشكلات الخاصة بالسياسة وبين المشكلات الأخرى .

دراسة وترتيب أهمية الأهداف و القيم أمام صانعي قرار السياسة.

دراسة البدائل أو الاختيارات المتعددة التي ترتبط بالمشكلة المطروحة .

تحديد نتائج السياسة المعنية من حيث (نفقاتها – فوائدها – مميزاتها – عيوبها)
مقارنة الاختيارات والنتائج الحالية بالبدائل أو الاختيارات والنتائج السابقة للسياسة .
وضع السياسات وتحديد الاختيارات والنتائج التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة، ومن ثم يكون ناتج هذه العملية بمثابة سياسة عقلانية.
القواعد التي يجب مراعاتها في صنع السياسات:
تحديد الأهداف بوضوح وأيضا تحديد البدائل والنتائج واختيار أفضلها والتي تتفق مع الأهداف، تقويم الأهداف وتقدير أهمية دور مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

أهداف السياسة التعليمية :

تهدف السياسة التعليمية إلى تحقيق الإتاحة ، الجودة ، والنظم حيث تعنى الإتاحة توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أطفال مصر من خلال :

- دعم بناء المدارس0 – الإهتمام بذوى الإحتياجات الخاصة0
- دعم الطفولة المبكرة0 – محو الأمية0

أما الجودة فتعنى الإصلاح والتحسين المستمر لجودة العملية التعليمية وفق معايير الجودة من حيث :

- الإصلاح المتمركز على المدرسة ، وتأهيل المدارس للإعتماد التربوى0
- تنمية القدرات البشرية وتحسين أحوال المعلمين0
- تعظيم وتوظيف التكنولوجيا للإرتقاء بالتعليم0
- تطوير نظم التقويم والإمتحانات0
- تطوير مناهج توجيه مرنة متمركزة على التعلم النشط ، وتفى بإحتياجات الواقع المحلى0
- رعاية التفوق وبناء مراكز للتميز0
- تطوير التعليم الفنى0

ويركز الهدف الثالث وهو النظم على تحقيق بيئة مؤسسية فعالة يتم العمل فيها على :

- التأهيل المؤسسى للامركزية 0
- بناء نظم المعلومات والمتابعة والتقويم0

ثالثا : سياسات التشغيل والبطالة

تعد سياسات التشغيل من أهم السياسات العامة فى دول العالم المختلفة سواء كانت متقدمة أو نامية ، ولا يؤدى تحول الدولة عن التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق وتغير دورها من دولة متدخلة أو منتجة الى الدور التنظيمى الإقلال من أهمية هذه السياسات ، وذلك للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل وحالة التنمية البشرية من جانب ، وللتداعيات

السياسية و الأمنية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية المترتبة على نقص التشغيل من جانب أخر ، ومن ثم فقد غدا معدل البطالة أحد مؤشرات الانجاز المقارن الهامة بين دول العالم المختلفة.

وتركز سياسات التشغيل و التدريب فى كافة البلدان على ضرورة إتباع المنهج الذى يركز على خدمات سوق العمل النشطة وذلك لأنها تتناول الجانب التأهيلى و التدريبى للمنتسبين لسوق العمل . ويؤخذ بالسياسات الايجابية لسوق العمل لأسباب تتعلق بالكفاءة ، وذلك لأنها قادرة على تصحيح أوجه الفشل المفترضة فى سوق العمل.

فبرامج التأهيل و التدريب من شأنها تقليل الإختلالات البنيوية عن طريق تحسين التناسب بين الوظيفة و شاغلها. كما تؤدى السياسات الايجابية الى زيادة مستوى المهارات والانتاجية وتشمل السياسات الايجابية تلك المتعلقة ببرامج التوجيه و الإرشاد المهنى

والبرامج الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة و التوظيف الذاتى و غيرها من البرامج التى سيتم التعرض لها لاحقا. وهناك بعض سياسات التشغيل السلبية التى تتبعها العديد من الدول و التى تهدف الى تحويل الدخول مثل تعويضات التقاعد المبكر و إعانات البطالة.([1]) ومما سبق يتضح أن سياسات التشغيل ترتبط بالبطالة ، بمعنى أن عدم قدرة سياسات التشغيل على إستيعاب قوة العمل تؤدى إلى البطالة ، فمجازاً نستطيع القول أن البطالة نتيجة لعدم قدرة سياسات التشغيل إستيعاب كل قوة العمل ، ومن هنا سوف نتناول قضية البطالة بداية من المفهوم إلى السياق المجتمعى0

أنواع السياسات :

وقد تناولنا فيما سبق تعريف السياسات وأهدافها ، أما أنواع السياسات الاجتماعية سوف نعرض أهمها كما يلى :

1- سياسة الرفاهة الاجتماعية :

هى سياسة لضمان إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن بطريقة لائقة تتناسب مع المعايير العصرية السائدة ، وقد سادت سياسات ونظم الرفاه الاجتماع فى دول غرب وشمال أوربا خلال مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية ، لمدة ثلاثة عقود تقريبا أى حتى أواخر السبعينيات حيث تم ذلك تحت مظلة الفكر الكينزى القائم على تدخل الدولة للمساعدة فى علاج إخفاقات الأسواق فى تحقيق التوازن الاقتصادى عند مستوى التشغيل الكامل أو القريب منه .

2 - سياسة توفير الخدمات الاجتماعية :

[1]) جامعة الدول العربية ،تقرير التشغيل و البطالة فى الدول العربية نحو سياسات وأليات فاعلة ،2008.

وهى قائمة على توفير الخدمات وبخاصة التعليم والصحة ويعبر عنها بالمعنى الواسع "التنمية الاجتماعية " .

3 - سياسة التنمية البشرية :

تهتم بتوفير مستوى معيشى لائق للإنسان فى المجتمع المعاصر من خلال تحقيق فرص تشغيل وكسب الدخول مع توفير القدرات التعليمية والصحية .

4 - سياسة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى :

تقوم على رعاية الفئات الاجتماعية الواقعة على الدرجات الدنيا والوسطى من سلم الدخل فى العالم النامى على وجه التحديد .

وشبكات الأمان الاجتماعى تعتبر نوعا خاصا من أنواع الحماية الاجتماعية إذ توجه الى الفئات المهمشة وهى متواجدة فى الأنواع المختلفة من النظم الاجتماعية ([1]).

ثالثًا - سياسات وإجراءات مكافحة الفقر:

لا يمكن أن توضع حزمة واحدة مجتمعة من السياسات والبرامج ويقال عنها :إنّها استراتيجية للقضاء على الفقر .فالاختلاف بين دول العالم يفرض على كل مجتمع أن يرسم توجهاته الاستراتيجية بما يناسب حالته، ولكن يمكن في الحد الأدنى التأكيد أنه يمكن صياغة استراتيجية، يمكن صياغة مجموعة سياسات وإجراءات لابد من التقيد بها وعدم تجاهلها للحد من الفقر ومكافحته، هذه السياسات والإجراءات هي عبارة عن مقترحات وتوصيات مرتكزة بشكل مباشر أو غير مباشر على ما تم تحليله في البحث، ومن ثم استنتاجها من ثنايا البحث، من أهمها:

اختيار نموذج تنمية اقتصادية اجتماعية مناسب:

وذلك عن طريق تبني استراتيجيات نمو مناصرة للفقراء، من خلال تبني سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار .إن فشل استراتيجيات التنمية التي اتبعتها أغلب دول العالم المتخلف في العقود السابقة ومستويات التنمية المنخفضة، ترافقت مع معدلات مستمرة في الانخفاض للأجور الحقيقية، وهذا الانخفاض مع عدم وجود سياسة أجور فعالة (ولاسيما إذا كان هناك وضع تضخمي يعرض الأجور للتآكل ولا يجد حلا لغلاء المعيشة) سيفاقم وضع الفقر .فضلا عن أن عدم وجود سياسة أجور عادلة لن يمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، فالفجوة بين الدخول والأسعار

([1]) Lan Gough, "Welfare Regimes in Esat Asia and Europe Compared, in: New Social policy Agendes for Europe and Asia. Edited by Catherine Marshal and oliver Botzpach, world bank, 2003.

وعدم القدرة على ردمها أو التخفيف منها سيزيد شدة الفقر ومعدلاته. إن علاج الفقر هو مسؤولية عملية التنمية، إن من أصعب المهام في الوقت الراهن أن يتم اختيار طريق تنموي مستقل وسط إكراه وإجبار من القيمين على النظام العالمي دولا ومؤسسات دولية معينة في زمن العولمة الذي يفرض نظام السوق كطريق تنموي وحيد .لذلك لابد من خيار تنموي تدعمه الدولة بكل قواها وثقلها لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلاته، وتحقيق توزيع عادل لعائدات هذا النمو، أي اعتماد وترسيخ النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء، النمو الاقتصادي المستدام الذي يرفع الإنتاجية لعناصر الإنتاج ويخلق فرص العمل باستمرار ويحسن من الكفاءة الإدارية ويحقق أخيرًا الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأهداف الأساسية لأي اقتصاد .والعمل دومًا على التقييم المستمر للسياسات المتبعة وتغييرها بما لا يتناقض مع معطيات الاقتصاد العالمي ويؤثر سلبًا في الاقتصاد الوطني.

ومن الطبيعي أن يكون هاجس السياسة التنموية تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاجية، لأن ذلك هو الطريق المناسب لزيادة الأجور الحقيقية والتقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات .ولابد– في هذا السياق –من الاهتمام الجدي بسياسة التشغيل وعدم تركها عشوائية وعفوية تتحكم بها آليات السوق، لأن ترك الأمور تسير عشوائيًا وتلقائيًا من دون استراتيجية واضحة، يؤدي إلى هروب المزارعين والفقراء، ولاسيما من الريف باتجاه البحث عن تحسين مستوى معيشتهم، وعندما لا توفرها القطاعات الأخرى، سيعملون في الأعمال غير النظامية والهامشية، وستزداد معدلات البطالة ومعدلات الفقر .والبحث يؤكد أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين البطالة والفقر، كل منهما يمكن أن يكون سببًا ويؤدي إلى الآخر، ولكن البطالة بأنواعها تؤدي دورًا أساسيًا –في معظم الأحيان –في انخفاض الدخل أو انعدامه، ثم إلى زيادة حدة الفقر.

هيكلة السياسة الضريبية:

بما يضمن خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن، وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورًا أساسيًا في النمو وتراكم رأس المال .فالسياسة الضريبية تؤدي دورًا مهمًا كسبب ومحدد للفقر، إذ إن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات الأساسية، يؤدي إلى زيادة العبء على الطبقات الفقيرة من جانب، وتحرم السلطات المالية والحكومات من موارد مالية مهمة.

الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي:

يجب العمل على كل ما من شأنه أن لا يهدر المال الحكومي، ولكن هذا الترشيد يجب أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي تجاه السكان ذوي الدخل المنخفض بالدرجة الأولى، فترشيد الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليست الأساسية التي يحتاجها الفقراء.

دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها:

لأنها قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر والقضاء عليه، لأن هذه المشروعات عادة تستقطب عمالة كثيرة العدد وتخفف البطالة، وتقدم الأجور للعمالة العاطلة عن العمل أو قد تدعم الأجور الموجودة أصلا .لكن لابد من تأمين البيئة الاقتصادية المناسبة لنجاح مثل تلك المشروعات.

إصلاح نظام التعليم والتدريب:

إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية واقتصاد السوق واقتصاد المعلومات بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية وإنتاجية مرتفعة تجلب الأجور المرتفعة، لذلك من المهم جدًا العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي وتحسين كبير في نوعية التعليم ليواكب عصر الاقتصاد المعلوماتي، بما يؤمن احتياجات سوق العمل .ولأن التعليم في أغلب الأحيان لا يقدم مدخلات سوق العمل المطلوبة، لابد من التركيز على التدريب وإعادة التأهيل بشكل دائم بما يتناسب ويلائم متطلبات سوق العمل العصرية . والمطلوب هو سد العجز في القصور في مجال التعليم والتدريب والتأهيل، كطريقة ناجعة للقضاء على البطالة وسبيلا لمواجهة الفقر وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم، فدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعد حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية ومنها التعليم والمهارات أحد الأسباب الرئيسية للفقر

العدالة في توزيع الدخول:

يعد تحقيق هدف العدالة من أهم الأهداف الاقتصادية التي ينشدها معظم الاقتصاديين إلى جانب الكفاءة والنمو والاستقرار الاقتصادي .وعلى الرغم من نسبية مفهوم المجتمعات للعدالة، فهي من الشروط الأساسية للتقليل من الفقر .فكما توصلنا في حيثيات البحث إلى أن النمو الاقتصادي بالغ الأهمية للتقليل من الفقر، ولكن الإنصاف والعدالة في توزيع عائدات هذا النمو أهم بكثير .لأن حدوث النمو مع عدم المساواة في توزيع الدخول لا يؤدي إلا إلى ترسيخ الفقر وقد يزيده في زمن العولمة. إن عائدات النمو يجب أن تكون موجهة بالدرجة الأولى ومباشرة إلى الفقراء، فالسياسة الاقتصادية الاجتماعية الناجحة يجب أن تضمن توزيعًا عادلا للنمو، لكي يصل هذا النمو للفقراء.

دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي:

إن الأثر السيئ لارتفاع أسعار السلع الغذائية أول ما يصيب الفقراء، لذلك إن دعم السلع الغذائية الأساسية وتأمينها للفقراء بأسعار منطقية هي خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم هذه الشريحة التي لابد من تأمين الأساسيات الغذائية لها لكي تتمكن من الانخراط في عملية التنمية، والأفضل أن يترافق ذلك مع دعم الأساسيات الأخرى كالكهرباء وغيرها . وهنا يرى الباحث ضرورة دعم المناطق الريفية والقطاع الزراعي وصولا لتحقيق الأمن الغذائي كهدف وطني وزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية لرفع الناتج المحلي الإجمالي ليسهم في النمو بشكل عام والمحافظة على تكاليف المعيشة عند مستوى منخفض لدعم الفقراء.

دعم فقراء الريف:

وذلك بتطوير البنية الأساسية في الريف والتمويل الجيد للتنمية الريفية، فقطاع الزراعة في البلدان النامية هو قطاع اقتصادي بالغ الأهمية، إذ إن معظم سكان البلدان النامية هم ريفيون، وقطاع الزراعة عادة قطاع واسع يستقطب كثيرًا من الفقراء في مجال التوظيف، لأنه يتطلب أعما لا متنوعة كثيرة، ومن ثم فإن ذلك يساعد على الحد من الفقر . إن العمل على البنية التحتية والأساسية والخدمات الاجتماعية لابد منه مترافقًا مع العمل بكل السبل لزيادة الدخول الزراعية، وهناك أمثلة مهمة على أن دعم القطاع الزراعي أسهم بتحسين أحوال الفقراء ورفع مستوى معيشتهم كما حصل في الصين وأندونيسيا وفيتنام .إن عدم توافر الخدمات الأساسية وضعف البنية التحتية في الريف زاد من حالات تركز الفقر في الريف وعمق فجواته، ودراسات البنك الدولي تؤكد ذلك في معظم بلدان العالم، فشدة الفقر في الريف أعلى مما عليه في الحضر .إن تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي وضعف التقنية المستعملة والبنى الأساسية فيه يؤدي دورًا أساسيًا كمسبب للفقر.

العمل على تنمية الموارد البشرية:

وهذه تتم من خلال رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية وصولا لتنمية الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب دعمًا حقيقيًا للتعليم والصحة لأنهما يرتبطان ارتباطًا عكسيًا بالفقر، ويؤكد الباحث أن تحسين مستوى التعليم والصحة هو استثمار فعال يحقق تنمية الموارد البشرية ويتيح للفقراء فرصًا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي وتحسين الدخول.